الأمم المتحدة

E/FFDF/2017/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
31 March 2017
Arabic
Original: English

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المعني بمتابعة تمويل التنمية
٢٢-٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧
متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من
تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية
المستدامة لعام ٢٠٣٠

تمويل التنمية: التقدم والآفاق

مذكرة من الأمين العام

موجز

تتضمن هذه المذكرة، التي تسلط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية لتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧ أولَ تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية. ويستند التقرير إلى الخبرات والتحليلات والبيانات التي جمعها أكثر من ٥٠ عضوا من أعضاء فرقة العمل. وهو يناقش، انسجاما مع إطار الرصد المقترح في تقريرها الافتتاحي، السياقَ العالمي وآثاره على تمويل التنمية، وتحليلات المسائل المواضيعية الشاملة المتصلة بالاستثمار، والميثاق الاجتماعي والمسائل الجنسانية، ويقدم تقييما موجزا للتقدم المحرز فيما يتعلق بكل فصل من فصول خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ويستكمله مرفقٌ شامل معروض على الإنترنت يرصد المجموعة الكاملة من الالتزامات والإجراءات.

050517 010517 17-05212 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويخلص التقرير إلى أن البيئة العالمية المشوبة بالصعوبات في عام ٢٠١٦ أثرت إلى حد كبير على جهود التنفيذ الوطنية. ويمكن أن تؤدي الإجراءات الوطنية والتعاون الدولي إلى المساعدة على تغيير مسار الاقتصاد العالمي ودعم البلدان في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستؤدي الزيادات في الاستثمارات الطويلة الأجل والعالية الجودة إلى ارتفاع مستدام في معدل النمو الاقتصادي. ومن الضروري أن تُستكمل تلك الزيادات بتدابيرَ ترمي إلى تحقيق تحسّن مباشر للظروف المعيشية للفقراء والفئات الضعيفة، مثل الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. وتعكف البلدان على اتخاذ إجراءات بشأن الالتزامات السياساتية في إطار خطة عمل أديس أبابا، وبدأت في جمعها ضمن أطر تنفيذ متسقة. لذلك، فإن الالتزام الثابت من جانب المجتمع الدولي بالتعاون المتعدد الأطراف من أجل تحقيق التنمية المستدامة لا بد أن يدعم الجهود الوطنية.

أولا – مقدمة

١ – كان عام ٢٠١٦ أول سنة كاملة من سنوات تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتحدد هذه المذكرة، التي تستند إلى تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧، الجهودَ التي بدأت على جميع الأصعدة من أجل تعبئة الموارد ومواءمة التدفقات والسياسات المالية مع التنمية المستدامة. ويمكن الإبلاغ عن إحراز تقدم في كل مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا. ومع ذلك، فقد أدى وجودُ بيئة عالمية صعبة، وتباطؤُ النمو والأزماتُ الإنسانية إلى إعاقة الجهود الفردية والجماعية. وسيتوقف نجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على تغيير هذا المسار. ومن شأن التنفيذ السريع لخطة عمل أديس أبابا، التي توفر إطارا واسعا للإجراءات الفردية والتعاون من أجل زيادة الاستثمارات في التنمية المستدامة وتهدف في الوقت نفسه إلى حماية الفئات الضعيفة، أن يحفز النمو العالمي ويدفع بالعالم في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعليه، فقد بات هذا التنفيذ اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى.

٢ – وتسعى خطة عمل أديس أبابا إلى تعبئة التمويل من القطاع العام، واستحداث الأطر المناسبة من أجل إطلاق العنان للتمويل من القطاع الخاص والفرص التجارية والتطوير التكنولوجي، وكفالة القدرة على تحمل الديون، ومواءمة النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويستدعي هذا النهجُ الكلي المتجذر في عملية تمويل التنمية اتخاذَ إجراءات محلية والتزاما بتهيئة بيئةٍ دولية مواتية داعمة للجهود الوطنية.

٣ – وينطوي هذا النهج في صميمه، على عنصرين رئيسيين هما: أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تقوم عليها استراتيجيات متماسكة للتنمية المستدامة تمسك الدول بزمامها؛ والنظُم التجارية والنقدية والمالية العالمية الداعمة. وتلبي الأطر والاستراتيجيات الوطنية الاحتياجات القطرية وتستجيب لظروفها، وتوفر الاتساق للعديد من الإجراءات السياساتية عبر مجالات عمل خطة عمل أديس أبابا. فتنفيذها هو ما سيدفع بعجلة التقدم نحو تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

٤ – ومن الضروري في الوقت نفسه، دعم الجهود الوطنية واستكمالها بإجراءات دولية. وتشمل خطة عمل أديس أبابا التزامات من الحكومات باتخاذ التدابير اللازمة لتحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيزها، وباستحداث هيكل دولي للتنمية المستدامة يكون أكثر قوة وشمولا وتمثيلا. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم خطة العمل بتقديم الدعم المالي وفي مجال تنمية القدرات إلى البلدان الأشد احتياجا لهما وبالتصدي للشواغل الاجتماعية والبيئية الناجمة عن التداعيات العابرة للحدود، مثل تغير المناخ والأزمات الإنسانية.

٥ - ويشكل هذان العنصران الركيزة التي قام عليها النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: فقد اعتمد الحد من الفقر اعتمادا كبيرا على البلدان التي تحرص على إدارة اندماجها بعناية في اقتصاد عالمي متسارع النمو. بيد أن السياق الذي تسعى فيه البلدان إلى تحقيق أهدافها الإنمائية بات ينطوي في السنوات الأخيرة على قدر أكبر من التحديات. وأدت الأزمةُ الاقتصادية والمالية وتداعياتُها إلى إبراز بعض المخاطر النُظمية المرتبطة بتقلب الأسواق المالية والتي تتهدد الاقتصاد الحقيقي. وأدى الاستثمار والنمو التجاري المخيبان للآمال منذ ذلك الحين إلى جعل استراتيجيات النمو الموجهة نحو التصدير عمليةً أكثر صعوبة للبلدان النامية.

٦ - وتؤكد التقارير التي قدمتها فرقة العمل التأثير الكبير لهذه البيئة العالمية الصعبة على جهود التنفيذ الوطنية. ولا يقتصر ذلك التأثير على العوامل الاقتصادية، كأوضاع الاقتصاد الكلي الصعبة، والانخفاض الكبير في أسعار السلع الأساسية، وتباطؤ النمو التجاري، وتقلب تدفقات رأس المال فحسب، بل يشمل أيضا الكوارثَ الطبيعية والأزمات البيئية والإنسانية والأمنية. ويمكن لهذه الصعوبات أن تتفاقم إذا ما نكث المجتمع الدولي بالتزامه بالتعاون المتعدد الأطراف لتحقيق التنمية المستدامة. وعليه، فإن قيام الدول الأعضاء بتجديد التزامها وباتخاذ إجراءات ملموسة لتهيئة وحفظ بيئة اقتصادية دولية مواتية لا يزال في عداد الأولويات.

٧ - وعلى الصعيد الوطني، تُبذل جهود على مستوياتٍ عدة لاستحداث وتعزيز أطر تمويلية لدعم تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي الواقع، يدعو البعض إلى وضع استراتيجيات وخطط وطنية توجه جهود التنفيذ في جميع مجالات العمل تقريبا، ومنها مثلا استراتيجيات الدخل في الأجل المتوسط، واستراتيجيات الإدماج المالي وخطط الهياكل الأساسية، واستراتيجيات التعاون الإنمائي، واستراتيجيات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وعدد من الاستراتيجيات الأخرى. وتوصي فرقة العمل بجمعها كلها ضمن إطار متجانس.

٨ - وعلى أي حال، يتعين على الجهات المعنية التي لها مصالح مختلفة أن تتوصل إلى تفاهم مشترك، كما يتعين ترتيب الأولويات ضمن قيود الميزانية، والتصدي لقضايا السياسات المعقدة تقنيا رغم القدرات المحدودة في كثير من الأحيان للقيام بذلك. ونظراً لاختلاف التحديات دائما باختلاف السياقات القطرية ولتطورها بمرور الوقت، من الضروري أيضا أن تكون هذه الاستراتيجيات مصممة لكل بلد على حدة ومستجيبة للظروف المتغيرة. وأخيرا، يجب أن تكون متسقة مع مجمل استراتيجية التنمية المستدامة الأوسع نطاقا. ويمكن أن يتحقق هذا الاتساق من خلال وضع أطر وطنية متكاملة للتمويل تضع في اعتبارها كل مصادر وسياسات التمويل. وتنص خطة عمل أديس أبابا في الواقع، على أن ''وضع استراتيجيات متماسكة للتنمية المستدامة تمسك الدول بزمامها وتكون مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة أمر يقع في صميم الجهود المبذولة''.

٩ - كما تشكل هذه الاستراتيجيات والأطر معالم يُسترشَد بها في ترتيب الأولويات الوطنية وفرصا تتصل بأهداف التنمية المستدامة للمستثمرين والشركاء في التنمية. بيد أن وضعها وتنفيذها هما من التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠ - وتتسم هذه المهمة بالتعقيد، بيد أن الخطوات الأولى قد اتُخذت. فقد أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على سبيل المثال، تقييمات لتمويل التنمية تضمنت مسحا شاملا لمجمل الوضع المالي في البلد المعني - يشمل كلا من التدفقات والسياسات - ويعكف حاليا على تحسين هذه المنهجية. ويمكن لهذه التقييمات أن تشكل خط الأساس لأطر التمويل الوطنية المتكاملة. والعمل جارٍ أيضا بشأن العديد من الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بمجالات عمل محددة، بما في ذلك على سبيل المثال تنمية الأسواق المالية وكيفية حفز الاستثمار الطويل الأجل والمواءمة مع الاستدامة وسياسة شمول الجميع. وفي دورة العمل المقبلة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، سيواصل أعضاء فرقة العمل القيام بالعمل التحليلي في هذا المجال بغية تبادل العبر المستخلصة ودعم جهود الدول الأعضاء في تدعيم هذه الأطر.

ثانيا - في هذه المذكرة

١١ - تسلط هذه المذكرة الضوء على الرسائل والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧. وبعد عرض إطار الرصد في تقريرها الافتتاحي، يبدأ تقرير عام ٢٠١٧ تقييمه للتقدم المحرز بتحليل سياق الاقتصاد الكلي العالمي (الفصل الأول). ويتناول الفصل المواضيعي (الفصل الثاني) كيفية استجابة خطة عمل أديس أبابا للتحديات الواردة في الفصل الأول، بما فيها الاستثمار، والحماية الاجتماعية، والمسائل الجنسانية. أما الجزء المتبقي من التقرير فيقيِّم التقدم المحرز في مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا والقضايا المتعلقة بالبيانات. ويبدأ كل فصل بالرسائل والتوصيات الرئيسية التي تُستنسخ في هذه المذكرة. وينبغي أن تُقرأ هذه الفصول بالاقتران مع المرفق الشامل لتقرير فرقة العمل المعروض على الإنترنت (http://developmentfinance.un.org)[(١)].

١٢ - ويستند التقرير إلى خبرات وتحليلات وبيانات أكثر من ٥٠ من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومكاتبها، واللجان الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس تحقيق الاستقرار المالي اللذين تتألف منهما فرقة العمل. وتؤدي الجهاتُ المؤسسية الرئيسية المعنية بعملية تمويل التنمية والبنكُ الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رئيسيا بالاشتراك مع مكتب تمويل التنمية التابع

(١) سيكون بإمكان الجمهور الاطلاع على هذا المرفق في أيار/مايو ٢٠١٧.

لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، الذي يضطلع أيضا بدور المنسق والمحرر الفني للتقرير.

١٣ - ومن خلال الجمع بين هذه الهيئات، تمثل فرقة العمل في حد ذاتها عملية متسقة. وقد كشف إعداد التقرير عن وجود ثغرات في البيانات وعن المجالات التي تحتاج إلى تحليل إضافي، والقضايا التي يمكن فيها مواصلة تحسين الاتساق مع التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة. كما أفضى التقرير إلى مجموعة من توصيات السياسة العامة التي توفر توجيهات إلى سائر الجهات المعنية من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا.

ثالثا - الرسائل والتوصيات الرئيسية لتقرير فرقة العمل لعام ٢٠١٧

السياق العالمي

١٤ - في عام ٢٠١٦، وهو أول سنة من سنوات التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، شهد الاقتصاد العالمي أبطأ معدل نمو له منذ الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتقدِّر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بأن حجم الناتج الإجمالي العالمي لم يتسع إلا بنسبة ٢,٢ في المائة عام ٢٠١٦، استنادا إلى أسعار الصرف السائدة في السوق. بيد أن من المتوقع أن تطرأ تحسينات في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨[٢].

١٥ - ومنذ نشوء الأزمة، كان النمو العالمي بطيئا، كما تباطأت وتيرة نمو التجارة والاستثمار وظلت التدفقات المالية على تقلّبها. وكان لضعف الاستثمار دور رئيسي في إطالة فترة التباطؤ في الاقتصاد العالمي، بسبب صِلاته بالطلب الكلي، والتجارة الدولية، والإنتاجية، وتدفقات رؤوس الأموال. وأدى ضعف الطلب العالمي لفترة طويلة إلى ثني الشركات عن الاستثمار، ولا سيما في قطاعي التصدير والسلع الأساسية لدى انتهاء فترة ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وتشمل العناصر الأخرى المؤثرة عوامل طويلة الأجل مثل العوامل الديمغرافية وتوقعات انخفاض نمو الإنتاجية في المستقبل، وضعف ''العلاقة الوثيقة بين الربح والاستثمار'' على نحو ما يعكسه التباين بين نمو أرباح الشركات ونمو النفقات الرأسمالية.

١٦ - وتترتب على اتجاه النمو الاقتصادي المبين هنا عواقب اجتماعية عميقة. وتقدِّر منظمة العمل الدولية أن يفوق عدد العاطلين عن العمل ٢٠٠ مليون شخص في عام ٢٠١٧ أي أكثر بـ ٣,٤ ملايين شخص مما كان عليه في عام ٢٠١٦، مع توقع أن تطرأ على هذا الرقم

(٢) استُقيَ هذا الفصل من United Nations, *World Economic Situation and Prospects 2017* (2017); International Monetary Fund (IMF) *World Economic Outlook Update*, (2017); United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) *Trade and Development Report* (2016); and World Bank, *Global Economic Prospects* (2017).

زيادات في عام ٢٠١٨ بارتفاع عدد البالغين وانضمامهم إلى القوى العاملة العالمية. وثمة ما يدعو إلى القلق إزاء النمو الاقتصادي الذي لم يبلغ الهدف المتوخى والأثر الاجتماعي المترتب على ذلك في أقل البلدان نموا بوجه خاص. إذ سيحول المسارُ الحالي للنمو الاقتصادي دون بلوغ أقل البلدان نموا هدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ بهامش كبير. وتقدِّر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن نمو الاستثمارات في أقل البلدان نموا ككل سيحتاج إلى ما متوسطه ١١,٣ في المائة سنويا حتى عام ٢٠٣٠، أي بزيادةٍ تناهز ٣ نقاط مئوية مقارنةً بإسقاطات خط الأساس.

١٧ - وسيعتمد نجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على تغيير دينامية النمو الحالية. ومن شأن التعاون الدولي الداعم لسياسات زيادة استثمار القطاعين العام والخاص في التنمية المستدامة وتوليد العمالة، والساعي في الوقت نفسه إلى حماية الفئات الضعيفة من الأزمات والصدمات، أن يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل في الوقت نفسه على حفز النمو العالمي، والحد من مخاطر الأزمات في المستقبل، مما سيفضي إلى دورة حميدة. وبذلك، فإن تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، التي توفر إطارا واسعا لهذا التعاون، يتسم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى.

تمويلُ الاستثمار والحمايةُ الاجتماعية

١٨ - تشدد خطة عمل أديس أبابا على الحاجة إلى زيادة الاستثمارات الطويلة الأجل، بما في ذلك في الهياكل الأساسية، حيث الاحتياجات من الاستثمار هي الأكبر. ويبحث الفصل المواضيعي في الوقت الذي يمكن فيه تعبئة استثمارات القطاعين العام والخاص والتمويل المختلط وفي كيفية القيام بذلك، من أجل توظيف استثمارات عالية الجودة ومتوائمة مع التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى دور مصارف التنمية وتحديات محددة في أقل البلدان نموا. وستؤدي الاستثمارات الطويلة الأجل والعالية الجودة إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي بشكل مستدام، وتعزز إيرادات الأسر المعيشية وقدرتها على تحمل الصدمات. بيد أن من الضروري أيضا اتخاذ تدابير تحسِّن الظروف المعيشية للفقراء بشكلٍ مباشر، ولا سيما في ضوء ضعفهم في مواجهة الركود الاقتصادي والكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية. ويعرض هذا الفصل أيضا خيارات لتوسيع وتمويل الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، القادرة على أن تحمي الضعفاء من مخاطر تفاقم أوضاعهم وأن تسهم في الطلب الكلي وفي تحسين مناخ الاستثمار. وبذلك، فإن التدابير الرامية إلى زيادة الاستثمارات الطويلة الأجل والتصدي لأوجه الضعف في الأجل القصيرة متآزرة.

١٩ - وتمس الحاجة إلى الاستثمار والتمويل من القطاعين العام والخاص، من أجل تلبية الاحتياجات من الاستثمار؛ بيد أن المصادر المختلفة غير قابلة دائما لاستبدال بعضها بالآخر - فلكلٍ منها هياكله المحفِّزة وأهدافه وولاياته. ويمكن تذليل العوائق التي تعترض استثمار القطاع

الخاص بوضع خطط للهياكل الأساسية يمكن ترجمتها إلى مجموعة مشاريع ملموسة، وبتشجيع الاستثمارات الطويلة الأجل عن طريق المواءمة بين الحوافز وتحقيق التنمية المستدامة لجميع الجهات الفاعلة في سلسلة الاستثمار. بيد أنه حتى مع القيام بهذه الخطوات الإضافية، لن يكون سياق نسبة المخاطر لعائدات الاستثمارات التي تولد منافع عامة كافيا لاجتذاب الاستثمارات من القطاع الخاص. وفي هذه الحالات، هناك دور هام تؤديه استثمارات القطاع العام، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمارات المشتركة وتقاسم المخاطر والمكاسب مع المستثمرين من القطاع الخاص، من خلال الضمانات وشرائح الخسائر الأولى وغيرهما من الآليات.

٢٠ - ويمكن أن تؤدي مصارف التنمية الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف دورا هاما في هذا الصدد، بتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات الإنمائية، وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة لصالح مشاريع معينة، وتحسين القدرات، وترويج أفضل الممارسات المتوافقة مع التنمية المستدامة. والشراكة بين القطاعين العام والخاص هي من الطرائق التي تُناقش في معظم الأحيان. وتحدد خطة عمل أديس أبابا عددا من المبادئ لاستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تتراوح بين الفعالية والإنصاف وبين الشفافية والمساءلة والشمول. ويتناول التقرير بكامله آثار هذه الشراكات بالتفصيل.

٢١ - ويوجد أكبر الاحتياجات من الاستثمار في أقل البلدان نموا، إلا أنها كثيرا ما تعاني من صعوبات في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد اتُّخذت تدابير ملموسة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا ذاتها، بما في ذلك تهيئة بيئات تمكينية في البلدان الأصلية للاستثمار الأجنبي المباشر، وإتاحة إمكانية حصول مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وبواسطة المنظمات الدولية. وقد قام العديد من أقل البلدان نموا على سبيل المثال، بإنشاء وكالات لتعزيز الاستثمار، يمكن أن تضطلع أيضا بتعزيز وتيسير الاستثمارات في المشاريع التي تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ومن المهم إدماج تدابير لتعزيز الاستثمارات في استراتيجية أوسع نطاقا للتنمية الصناعية والتنمية المستدامة. ولا بد أيضا من بذل جهود أكبر لتحسين فهم الكيفية التي يمكن بها أن تعمل أدوات التمويل المختلط بفعالية في أقل البلدان نموا، حيث يواجه المستثمرون أكبر المخاطر وحيث يمكن القول إن الحاجة إلى الدعم المقدم من القطاع العام تبلغ ذروتها.

٢٢ - ويمكن أن تساعد زيادة الاستثمارات والتدابير الأخرى على وضع الاقتصاد العالمي من جديد على مسار النمو المستدام. ولكن هذه التدابير لن تكفي بمفردها للقضاء على الفقر المدقع. وتستجيب خطة عمل أديس أبابا لهذه الصعوبة بواسطة ”ميثاق اجتماعي“، يتضمن التزاما بوضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية. ومن التحديات الرئيسية التي تواجه تمويل هذه الحدود الدنيا طابع احتياجات التمويل المعاكس للدورات الاقتصادية، التي يمكن معالجتها عن

طريق اتخاذ تدابير محلية والدعم الدولي، في شكل مرافق تتولى توزيع الموارد المالية بسرعة أثناء الأزمة، على سبيل المثال.

٢٣ - ومن المهم أن تكون هذه السياسات قوية بما فيه الكفاية وأن تهدف إلى الحد من ضعف النساء والرجال إزاء التقلبات الاقتصادية. كما ينبغي الاعتراف في تصميم هذه النظم بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر وتقدير قيمتها، بل يمكن أن يساعد على الحد من عبء بعض هذا العمل وإعادة توزيعه. وبشكل أعم، لا بد من الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والتنمية المستدامة.

٢٤ - وتشكل الإجراءات الشاملة المبينة أعلاه جزءا من المجموعة الكاملة من الالتزامات والسياسات الواردة في مجالات العمل المحددة في خطة عمل أديس أبابا. وتشكل معا أساسا متينا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة. وتقيِّم الفروع التالية حالة التنفيذ في كل منها وتوصي بخيارات السياسة العامة الكفيلة بتعجيل التقدم.

الموارد العامة المحلية

٢٥ - يشكل التمويل المحلي العام مصدرا أساسيا لتوفير المنافع والخدمات العامة، وتعزيز التكافؤ، ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي. ولا بد لتحقيق التنمية المستدامة من تعبئة الموارد وميزنتها واستخدامها بفعالية. ويعتبر الكم والنوع كلاهما مهما، إلى جانب المساءلة والمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة.

٢٦ - وسيتم توليد موارد محلية إضافية، كما أشير إليه في خطة عمل أديس أبابا، أولا وقبل كل شيء عن طريق النمو الاقتصادي. وسيؤدي تحسين السياسات والإدارة في الوقت نفسه، إلى المساعدة على تعبئة الموارد بمزيد من الكفاءة والفعالية. وقد تحسنت إدارة الضرائب وقدرات الإدارة المالية العامة تحسنا كبيرا في كثير من البلدان، وتعزز الوعي بالصلة القائمة بين فرض الضرائب والنفقات والمساءلة وشرعية الدولة. ولتحسين سبل تحصيل الإيرادات، ينبغي للحكومات أن تتبع نُهجا شاملة للحكومة كلها تركز على وضع استراتيجيات متوسطة الأجل للإيرادات وإنفاذها بطريقة أقوى. ويمكن للبلدان أن تستعين في وضع الاستراتيجيات، بزيادة استخدام أدوات تقييم السياسة الضريبية وقدرات الإدارة.

٢٧ - ولم تقدم البلدان المانحة تاريخيا سوى كميات صغيرة من الموارد اللازمة لقدرات توليد الإيرادات، رغم التزامها في خطة عمل أديس أبابا بزيادة الدعم الخارجي لبناء القدرات الضريبية. وتقدمت المنظمات الدولية بتوصيات تتعلق بتعزيز فعالية الدعم الخارجي في بناء القدرات الضريبية في البلدان النامية. ومن هذه التوصيات تحسين التنسيق بين الجهات المانحة وتعزيز تبادل الخبرات.

٢٨ - ويعد التعلم من الأقران والتعاون الإقليمي من العناصر الرئيسية لبناء القدرات، وتدعم خطة عمل أديس أبابا تعزيز الشبكات الإقليمية للجهات المعنية بإدارة الضرائب. وينبغي للجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي أن تعمل في شراكة وثيقة مع المنظمات الضريبية الإقليمية، عند وجودها، لزيادة قوتها ونطاق تغطيتها. وحيثما لا توجد، ينبغي إنشاؤها على وجه السرعة.

٢٩ - وكما ورد في خطة عمل أديس أبابا، هناك حدود لما يمكن تحقيقه عن طريق السياسة المحلية وحدها، في عالم تسود فيه التجارة والاستثمار والتمويل عبر الحدود، مما يقتضي تعزيز التعاون الدولي. ويوصى بإجراء مزيد من العمل من أجل تحليل الآثار غير المباشرة المترتبة على السياسات الضريبية الوطنية واقتراح التدابير التي يمكن أن تخفف من هذه الآثار. وتشكل لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية آلية مهمة لوضع المعايير الضريبية الدولية مع التركيز بوجه خاص على التوجيهات الصادرة عن البلدان النامية والموجهة إليها. وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في ترشيح خبراء مؤهلين في مجال الضرائب لفترة الولاية الجديدة للجنة، التي تبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠١٧.

٣٠ - وتترتب على المعايير الضريبية الدولية آثار هامة تتعلق بالتوزيع، بين القطاع الخاص والحكومات وفيما بين الحكومات، وبالتالي فإنها تؤثر على التنمية المستدامة والاستثمار. وتوصي فرقة العمل بإجراء تحليل شامل لآثار إصلاحات الأطر الضريبية الدولية على التنمية المستدامة. ومما يسهل هذا التحليل زيادة توافر البيانات الوطنية المتعلقة بالإصلاحات.

٣١ - ولا تكفي زيادة القدرة على تعبئة الإيرادات إذا كانت متزامنة مع استنزاف موارد البلدان نتيجة للأنشطة غير المشروعة. وتدعو خطة عمل أديس أبابا إلى تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد على جميع المستويات، وإلى القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة. بيد أن من الصعب للغاية قياس التدفقات المالية غير المشروعة وتتبعها، ويعود ذلك جزئيا إلى عدم وجود اتفاق حكومي دولي بشأن الإطار المفاهيمي اللازم لتعريف التدفقات المالية غير المشروعة. ونظرا إلى تعدد الدوافع وراء التدفقات المالية غير المشروعة، قامت فرقة العمل بحصر بعض عناصر هذه التدفقات. وتوصي فرقة العمل بتحليل وتقدير كل عنصر من العناصر وكل قناة من القنوات على حدة، مما يتيح المزيد من العمل المنهجي والمقترحات فيما يتعلق بأدوات وخيارات السياسة العامة ذات الصلة.

٣٢ - ومن المهم أن تعمل البلدان على تعزيز المؤسسات القائمة وإنفاذ القوانين. ولمعالجة هذه المشكلة بطريقة أكثر استراتيجية، توصي فرقة العمل بإجراء تقييم للمخاطر ومواطن الضعف من أجل مساعدة البلدان على تركيز جهودها المتعلقة بالرصد والتنفيذ والسياسة العامة والإنفاذ على أوثق القنوات صلة بسياقها القطري.

٣٣ - وعلاوة على المنع والإنفاذ، تدعو خطة عمل أديس أبابا إلى زيادة الفعالية في مصادرة عائدات الجريمة والأصول المسروقة واستردادها. وتوصي فرقة العمل بأن تقوم الدول بتسريع وتيرة التعاون الدولي على إعادة الأصول المسروقة إلى أقصى حد يجيزه القانون، ومع الاعتراف بأن إعادة الأصول عملية غير مشروطة، أن تبذل الدول جهودا تكفل الحيلولة دون سرقة الأصول من جديد بعد إعادتها.

٣٤ - ولمواصلة تعزيز الصلة بين فرض الضرائب والنفقات ومساءلة الدولة، بما في ذلك جميع السلطات المختصة على الصعيد دون الوطني، لا بد من تحقيق الشفافية المالية. وتوصي فرقة العمل بتحسين تصنيف بيانات الميزانية، بما في ذلك التصنيف حسب الجنس والموقع الجغرافي لتحسين تتبع جمع الإيرادات والإنفاق فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وبتسريع الجهود الرامية إلى تحسين الشفافية، وزيادة بناء قدرات البلدان التي تحتاج إلى المساعدة.

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٣٥ - تدعو خطة عمل أديس أبابا المؤسسات التجارية إلى تسخير ما تتمتع به من إبداع وابتكار من أجل التغلب على تحديات التنمية المستدامة، وتدعوها إلى الانضمام كشركاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة. وتشكل أنشطة المؤسسات التجارية الخاصة واستثماراتها وابتكاراتها محركات رئيسية للإنتاجية وفرص العمل والنمو الاقتصادي. وتعتمد خطة عمل أديس أبابا على النتائج السابقة لتمويل التنمية فيما يتعلق بدور القطاع الخاص، بل توسع نطاقها لدعم جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٣٦ - وتحدد السياسات العامة البيئة التمكينية والإطار التنظيمي لاستثمار القطاع الخاص ونشاطه. وأناط توافق آراء مونتيري بالدول الأعضاء مهمة تهيئة ظروف استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار وقابلية التنبؤ، وخطا العديد من البلدان خطوات جبارة في هذا المجال، وإن كان هناك مجال لمزيد من العمل على تهيئة بيئات تنافسية للمؤسسات التجارية. وفي خطة عمل أديس أبابا، أعربت البلدان عن عزمها على مواصلة هذا العمل، مع السعي أيضا إلى تحسين مواءمة الأنشطة التجارية وقرارات الاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة.

٣٧ - وبتفهم الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة، من المهم الاعتراف بأن القطاع الخاص يضم طائفة واسعة من مختلف الجهات الفاعلة، من فرادى الأسر المعيشية والمهاجرين الدوليين إلى الشركات المتعددة الجنسيات، ومن المستثمرين المباشرين إلى الوسطاء الماليين، كالمصارف وصناديق المعاشات التقاعدية. ومن ثم، فإنه لا بد من تصميم أطر السياسات العامة مع فهم هياكل الحوافز لدى مختلف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وكيفية تدخل كل واحد منها في سلسلة توفير رأس المال. ولئن كانت الغالبية العظمى من النشاط التجاري الخاص لا تزال تركز على الأرباح، فإن لدى عدد متزايد من المؤسسات مقاييس أساسية (اجتماعية وبيئية) مزدوجة أو ثلاثية. بيد أنه، نظرا لكبر حجم الاحتياجات

من التمويل، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا، يجب بذل المزيد من أجل تحسين مواءمة الأنشطة التجارية والاستثمارات الخاصة مع التنمية المستدامة.

٣٨ - وعلى الصعيد المحلي، يتعين على الحكومات أن تدعم تطوير عمق الخدمات المالية ونطاقها. ويمكن أن تستند الجهود المبذولة من أجل كفالة استفادة الجميع من التمويل إلى مجموعة من التدخلات، بما فيها استخدام التكنولوجيات الجديدة وتعزيز السجلات الائتمانية، وإشراك طائفة من المؤسسات (مثل التمويل البالغ الصغر والمصارف التعاونية ومصارف التنمية). وينبغي إيلاء الاهتمام بوجه خاص للحد من الثغرات المستمرة بين الجنسين (التي تبلغ نسبتها ٧ في المائة على الصعيد العالمي) في تعميم الخدمات المالية لتشمل الجميع. ويجب أن يعتمد مزيد من البلدان استراتيجيات وطنية لتعميم الخدمات المالية لتشمل الجميع. وينبغي للبلدان أيضا أن تواصل تبادل الخبرات في مجال تعميم الخدمات المالية، بما في ذلك الخدمات المقدمة إلى النساء، عن طريق المنتديات الإقليمية والعالمية، مثل المنتدى المعني بتمويل التنمية، والتحالف من أجل تعميم الخدمات المالية. وينبغي للحكومات والجهات المقدمة للمساعدة أن تعمل على إيلاء مزيد من الاهتمام من أجل زيادة القدرات المالية للمستهلكين، بالإضافة إلى كفالة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المستهلكين.

٣٩ - ومن أكبر التحديات التي تواجهها الجهات المسؤولة عن تقرير السياسات وأصحاب المصلحة في زيادة الموارد المخصصة للتنمية المستدامة، معرفة كيفية معالجة مشكلة الإفراط في اتخاذ قرارات قصيرة الأجل وكيفية إيجاد أسواق مالية شاملة للجميع وطويلة الأجل، تدعم التنمية المستدامة. وبدأت فرقة العمل بتحديد هياكل الحوافز لدى مختلف الجهات الفاعلة في النظام المالي، وستواصل تطوير هذا العمل. وسيعمل أعضاء فرقة العمل على مختلف عناصر التنمية المستدامة للأسواق المالية. وتؤكد خطة عمل أديس أبابا على أن مختلف عناصر التنمية المستدامة للأسواق المالية متكاملة. وهكذا يمكن أن تكون فرقة العمل منبرا للتوصل إلى حلول تعاونية فيما بين أعضائها.

٤٠ - وينبغي أن يكون الاستثمار الطويل الأجل واستدامة النظام المالي واستقراره عناصر يعزز بعضها بعضا. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن أن تراعي الشركات في قراراتها المتعلقة بالاستثمار، المخاطر الطويلة الأجل، كتغير المناخ، بدون اعتماد منظور طويل الأجل. وينبغي دعم الجهود التي يبذلها القطاع الخاص من أجل تحسين مواءمة حوافزه الداخلية مع الاستثمارات الطويلة الأجل ومؤشرات التنمية المستدامة، كما ينبغي دعم مبادرات منظومة الأمم المتحدة (مثل الاتفاق العالمي، ومبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة، ومبادئ الاستثمار المسؤول، ومبادرة البحث التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة).

٤١ - بيد أنه حتى بالنظر إلى الآفاق في الأجل الطويل، قد توفر الأسواق تمويلا غير كاف في القطاعات الهامة للتنمية المستدامة. ويحدث ذلك عادة عندما لا تكون أسعار السوق تمثل

الكلفة الاقتصادية الكاملة للعوامل الخارجية البيئية والاجتماعية أو عندما تكون العائدات المالية المعدلة حسب المخاطر غير كافية لاجتذاب ما يكفي من الاستثمار الخاص. وبالتالي، فإن جهات تقرير السياسات تتحمل المسؤولية عن وضع الحوافز المناسبة، الذي يمكن أن تتحقق عن طريق تدخلات محددة الأهداف. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة مجموعة من الضرائب والإعانات الرامية إلى تغيير الأسعار النسبية، ووضع أنظمة ومعايير لتوجيه السلوك في مجال الاستثمار، ووضع أدوات مصممة بشكل مناسب لتقاسم المخاطر، بما في ذلك المشاركة في الاستثمارات والشراكات والضمانات بين القطاعين العام والخاص، تبعا لأولويات البلدان.

٤٢ - وتم في إطار مبادرات طوعية، وضع معايير لاستدامة الشركات، تصنف الشركات بالاستناد إلى أدائها عبر مجموعة من المؤشرات. وباعتماد أهداف التنمية المستدامة، تتاح الفرصة لمواءمة هذه المعايير مع الأهداف، مما يمكّن الشركات من القيام بدور فعال في تنفيذها. ويمكن أن توفر الأمم المتحدة وعملية تمويل التنمية منتدى يقدم فيه أصحاب المصلحة المتعددين إسهامات في المناقشات المتعلقة بمنهجيات معايير استدامة الشركات المتوائمة مع التنمية المستدامة.

٤٣ - وستقدم الدول الأعضاء استعراضات طوعية لما أحرزت من تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التقدم المحرز عن طريق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ومن خلال المساهمات المزمعة المقررة وطنيا التي تبلغ إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تعلن البلدان عن الإجراءات التي تعتزم اتخاذها لمواجهة تغير المناخ في سياق أولوياتها الوطنية. وتدعو خطة عمل أديس أبابا إلى دعم هذه الاستراتيجيات والإجراءات عن طريق ''الأطر المالية الوطنية المتكاملة''. ويمكن أن تعتبر الاستراتيجيات الوطنية، المدعومة بأطر التمويل، نقاطا توجيهية لأولويات الاستثمار، ويمكن أن تبرز الفرص المتاحة لإقامة الشراكات. وقد تود الدول الأعضاء أن تنظر في تحديد مجالات الاستثمار ذات الأولوية في العالم الواردة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية كوسيلة لتوجيه المستثمرين من القطاع الخاص، سواء منهم الأجانب والمحليون، إلى فرص الاستثمار المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وسيساعد ذلك أيضا على دعم تحديد المشاريع قيد الإعداد التي يمكن الاستثمار فيها.

التعاون الإنمائي الدولي

٤٤ - يترتب على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مطالب كبيرة على الميزانيات العامة وعلى قدرات البلدان النامية، ولا سيما أفقرها وأضعفها. وقد تفاقمت هذه المطالب بسبب عدد من الكوارث المتصلة بالطقس والمناخ، وبسبب النزاعات والأزمات الإنسانية الواسعة النطاق.

٤٥ - وفي مواجهة هذه الاحتياجات المتزايدة، زاد التمويل الدولي من الجهات العامة في العامين الماضيين. فقد ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٦,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية، لتبلغ ١٤٢,٦ بليون دولار، ويعزى ذلك جزئيا إلى ارتفاع تكاليف اللاجئين في البلدان المانحة. كما ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية كحصة من الدخل القومي الإجمالي بنسبة ٠,٣٢ في المائة إلا أنها لا تزال بعيدة عن الوفاء بالالتزامات. وينبغي للجهات التي تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية أن تعمل على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها. كما تشير البيانات الأولية إلى أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا قد انخفض بالقيمة الحقيقية، بعد الزيادة التي تحققت في عام ٢٠١٥. وسيكون من المهم أن تتحقق الزيادات المتوقعة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا في السنوات المقبلة، لكي تفي بالالتزامات المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا بعكس اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. وتعاني بلدان ضعيفة أخرى، كالدول الجزرية الصغيرة التي خرجت من فئة الدول المستفيدة من نوافذ الإقراض بشروط ميسرة، من صعوبات في الحصول على ما يكفي من التمويل الرسمي.

٤٦ - وازداد الإقراض من جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع قيامها باتخاذ خطواتٍ هامة للتصدي للشحّ الذي يشوب التمويل المقدَّم للبلدان الضعيفة. وفي سياق التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية، تعمل مجموعة البنك الدولي على زيادة مرونة سياسات التخرّج والشروط المفروضة على تقديم التمويل المخصَّص لمشاريع محدّدة لتشمل المشاريع التي يُحتمَل أن تؤدّي إلى تغيرات جذرية. ونظراً إلى أنّ عدداً متزايداً من البلدان النامية بات يتجاوز عتبة نصيب الفرد من الدخل، سيتعيّن بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق معايير أهلية الحصول على التمويل الميسَّر لكي تعبر عن أوجه الضعف المستمرة بشكل أدق.

٤٧ - وهناك بيانات جزئية تشير إلى أنّ الجهود المبذولة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب تؤتي ثمارها في مجموعة متنوّعة من مجالات التمويل، بما في ذلك الإنفاق المتصل بالمناخ والعمل الإنساني والهياكل الأساسية، وغير ذلك من وسائل التنفيذ. وبدأ مصرفان من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف أُنشئا حديثاً وتقودهما بلدان الجنوب في القيام بعملياتِهما. ومع التوكيد، في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على ضرورة إمساك الجهات الوطنية بزمام المشاريع، فإنه ينبغي الاستمرار في تسخير هذا التعاون لتعزيز وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤٨ - وتقتضي الاحتياجات الطارئة المتّصلة بعدد من الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق تخصيصَ حصة متزايدة من التمويل الإنمائي لتلبيتها. وعلى الرغم من أنّ تمويل الأنشطة الإنسانية لا يزال قاصراً إلى حدّ بعيد، وأنّ الاستجابات لحالات الطوارئ ستتطلّب مزيداً من الدعم الدولي، فإنه يتعيّن أيضاً زيادة التركيز على توفير مزيد من الموارد بشروط ميسَّرة من

أجل الاستثمار في الأجل الطويل، في بناء القدرة على مجابهة الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي ألا يؤدي تخصيص حصة متزايدة من التمويل الإنمائي للاستجابة لحالات الطوارئ، إلى تحويل الموارد عن الاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية المستدامة. وينبغي للجهات المقدمة للتعاون الإنمائي، في إطار سعيها إلى زيادة مساهماتها، أن تقوم بحماية التمويل الإنمائي بشروط ميسّرة وزيادته، والتركيز بوجه خاص على الاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية المستدامة. ويجري وضع طرائق جديدة للتمويل، ويبدأ العمل على نشرها، من أجل منع نشوب الأزمات وتقديم الدعم في أعقابها على السواء. وهناك ما يبرر مواصلة تحليل النطاق الحالي لكل من آليات منع نشوب الأزمات وآليات التمويل البديلة وأوجه قُصورها، بما فيها تحسين استخدام التأمين العام والخاص للكوارث الطبيعية.

٤٩ - ويؤدي اتساع نطاق أولويات التنمية العالمية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى تغيير التوزيع القطاعي للتعاون الإنمائي، بما في ذلك من خلال زيادة التركيز على سُبُل إشراك القطاع الخاص بصورة فعالة. وفي ضوء نموّ استخدام طرائق كالتمويل المختلط، من الأهمية بمكان تقييم انتشار كل من هذه الطرائق على حدة، وتقاسم المخاطر والمكاسب المتصلة بها بشكل منصف، على النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا. وينبغي النظر بعناية في المبادئ الجوهرية لفعاليّة التنمية، ولا سيما إمساك الجهات الوطنية بزمام المشاريع، ومواءمة البرامج والمشاريع مع أولويات البلدان المعنية، والشفافية.

٥٠ - ويجري إحراز تقدم في تعزيز نوعية التعاون الإنمائي الدولي وفعاليته، وفي مواءمته مع التنمية المستدامة. وعلى الرغم من ذلك، هناك مجالات لا يزال من الممكن زيادة الاتساق فيها زيادة كبيرة. فعلى الصعيد القُطري، يُعتبَر تنفيذ السياسات الوطنية للتعاون الإنمائي، المحدَّدة المعالم والمتصلة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في البلد المعني، أداةً عمليةً تمكّن من تحقيق التعاون الإنمائي على نحو يتّسم بقدر أكبر من المساءلة والفعالية.

٥١ - كما تعمل منظومة الأمم المتحدة أيضاً على الانتقال إلى تنفيذ نهج أكثر اتساقاً، استجابةً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال التوجيهات التي قدمتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والذي اعتُمِد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويوفّر الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لعام ٢٠١٦، الذي اختُتم به حوار استمرّ لمدة سنتين فيما بين الدول الأعضاء، إطارَ عمل لإعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة ككل نحو تحسين الفعالية والأثر في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

التجارة الدولية كمحرك للتنمية

٥٢ - التجارة الدولية، كما ورد في خطة عمل أديس أبابا، هي محرك للنمو الاقتصادي الشامل للجميع وللحد من الفقر، ووسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما إنها كانت ولا تزال، مصدراً هاماً للتمويل من القطاعَين العام والخاص في البلدان النامية. وشهدت العقود التي سبقت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، نمواً كبيراً في التجارة العالمية. فخلال تلك الفترة، ساهم النمو السريع للتجارة في تحقيق تحسُّن مطّرد في قدرة كثير من البلدان على توليد الدخل، مما ساعد على الحد من الفقر المدقع. بيد أن نمو التجارة في الآونة الأخيرة، تباطأ كثيراً، على النحو المبين في الفصل المتعلق بالسياق العالمي. وفي ظل الحالة المحفوفة بالتحديات التي تمر بها التجارة الدولية، تتسم الالتزامات المتصلة بالتجارة، التي ترد في خطة عمل أديس أبابا وتتضمن تدابير لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وتيسير التجارة الدولية وتعزيز اتساق السياسات في مجال التجارة، بأهمية جديدة.

٥٣ - ومن الأهمية بمكان التسليم بأنّ للتجارة آثاراً تتصّل بالتوزيع. وللمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تصبح التجارة أكثر شمولاً وفائدة للجميع، وأن تولّد الثروات والوظائف اللائقة، لا سيما لفائدة الفقراء. وينبغي أن تعمل الحكومات معاً على مقاومة ضغوط الانغلاق والحمائية، وأن تكفل انتشار فوائد التجارة على نطاق أوسع وعلى نحو أكثر عدلاً. وينبغي للمؤسسات الدولية أن تعمل مع الحكومات للتصدي لأي آثار تتصّل بالتوزيع تنجم عن التجارة الدولية والاتفاقات التجارية، وأن تعزّز نموّ التجارة العالمية على نحو يتسق مع أهداف التنمية المستدامة.

٥٤ - وتُؤدي حالة انعدام اليقين المتزايدة في التجارة العالمية إلى الإضرار على نحو غير متناسب بأقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة. وينبغي أن تعمل الحكومات على تحسين شروط وصول صادرات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة إلى الأسواق، وذلك بالحد من تكاليف التجارة التي تتكبدها وتبسيط ومواءمة قواعد المنشأ التفضيلية. وقد تساهم في ذلك أيضاً زيادة المعونة لصالح التجارة الرامية إلى إضافة القيمة والتنويع الاقتصادي.

٥٥ - وحتى الآن، لا تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيه الكفاية من النظام التجاري الدولي. وينبغي للحكومات، أن تقوم بدعمٍ من المجتمع الدولي عند الضرورة، بكفالة تمتّع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على الحصول على تمويلٍ ملائم وميسور التكلفة للتجارة، بما في ذلك من خلال الحد من القيود التي تحول دون الحصول على هذا التمويل؛ وزيادة حجم البرامج المدعومة من القطاع العام المتصلة بتمويل التجارة حيثما أمكن ذلك؛ وزيادة بناء القدرات والدعم في القطاع المصرفي المحلي؛ ومواصلة إجراء حوار صريح مع منظِّمي تمويل التجارة.

٥٦ - ومن المرجَّح أن تكون لرفع أجور الموظفات آثارٌ غير مباشرة على الاقتصاد ككل. فمع أنّ مشاركة المرأة في التجارة الدولية توفر الدعم لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، فإن هذه المشاركة تصطدم بعدد من الصعوبات. ولدعم الجهود الرامية للتصدي للقيود المفروضة على مشاركة المرأة في التجارة، ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي بروح من التعاون على تعزيز توافر بيانات اقتصادية واجتماعية عن هذا المجال تكون مصنَّفة حسب نوع الجنس.

٥٧ - ويمكن أن تؤدي التجارة غير المنظَّمة إلى تقويض سبل معيشة الناس والأنواع الحيّة والنظم الإيكولوجية. وينبغي للحكومات أن تقوم، بصورة جماعية، بالحد من التجارة غير المنظمة، كالصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها والاتجار بالنفايات الخطرة.

٥٨ - ومن المقرّر عقد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن شأن التوصل إلى نتائج إيجابية أن يساعد على تأكيد أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتجري في الوقت الحالي مناقشاتٌ بشأن المسائل التي يمكن الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات على المستوى الوزاري في المؤتمر. ويتعين على أعضاء منظمة التجارة العالمية اتخاذ إجراءات بشأن المسائل المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الاحتفاظ بمخزونات حكومية من الأغذية لأغراض الأمن الغذائي؛ وتخفيض الدعم المحلي المقدَّم للزراعة؛ وحظر بعض الإعانات التي تُقدم إلى مصائد الأسماك وتسبب الإفراط في الصيد وفي قدرات الصيد، على نحو ما دعت إليه خطة عمل أديس أبابا. وينبغي أن توفّر نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات المزمع عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٧ زخماً باتجاه التوصل إلى اتفاق حول السلوكيّات المعتمَدة في منظمة التجارة العالمية والمتعلّقة بتقديم الإعانات لمصائد الأسماك.

٥٩ - وتتطلّب تهيئةُ بيئة مواتية للنمو التجاري الشامل للجميع اتساقَ السياسات على جميع المستويات. وفي خطة عمل أديس أبابا، التزمت الدول الأعضاء بتعزيز التماسك والاتساق فيما بين الاتفاقات التجارية والمعنية بالاستثمار المُبرمة على الصعيدين الثنائي والإقليمي، وبكفالة تماشيها مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ويمكن أن تسفر المواءمة التنظيمية، التي غالباً ما يُلتَمَس تحقيقها من خلال اتفاقات التجارة الحرة عن تحقيق فوائد. ويتعين على الحكومات أن تعمل على الحد من إمكانية أن تصبح التدابيرُ التنظيمية المتخذة في مجالات الغذاء والصحة والبيئة وسياسات العمل، بمثابة حواجز غير تعريفية في وجه صادرات البلدان النامية عن غير قصد. كما تم الالتزام في إطار خطة عمل أديس أبابا، بتعزيز دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

الديون والقدرة على تحمّل أعبائها

٦٠ - على الصعيد العالمي، سجل إجمالي الدين العام والخاص في القطاع غير المالي ارتفاعاً قياسياً في عام ٢٠١٥، بفعل زيادة كل من الدين العام واستمرار ارتفاع مستويات الدين في القطاع الخاص. وتسفر التغيرات في تكوين الدَّيْن، بما في ذلك ارتفاع مستويات ديون الشركات في عدد من اقتصادات السوق الناشئة، عن مخاطر إضافية تتهدد الاقتصاد العالمي الهش أصلا. وفي البلدان النامية، وعلى الرغم من أن نسب الديون لا تزال أدنى بكثير مما كانت عليه في أوائل تسعينات القرن العشرين، فقد سجّلت هذه المستويات اتجاهاً تصاعدياً في الآونة الأخيرة. وقد ساهم كلّ من البيئة الخارجية غير المواتية وتأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، علاوة على المخاطر الإضافية مثل الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية وزيادة إصدارات السندات في الأسواق الحدودية، في التسبّب مرة أخرى بارتفاع إجمالي لنسب الدين، وبتعريض القدرة على تحمل الديون إلى الخطر في عدد من البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦١ - ويبرز ارتفاع مستويات الدين المحلي أهمية إجراء تقييمات للقدرة على تحمل الدين العام. ومن أجل إجراء هذه التقييمات بفعالية، من المهم تحسين شمول وموثوقية وتوقيت البيانات المتصلة بالديون المحلية والخارجية وكذلك البيانات المتعلقة بأصول الحكومة وخصومها الطارئة.

٦٢ - ولذلك، باتت اليوم مساعدةُ البلدان النامية ”من خلال سياسات منسَّقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون وإدارتها على نحو سليم، حسب الاقتضاء“ (خطة عمل أديس أبابا، الفقرة ٩٤) أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. والواقع أن هدف تحقيق القدرة على تحمل الدين ما فتئ يشكل إحدى السمات البارزة في عملية تمويل التنمية، وهو ما يظهر أن الاقتراض، سواء أكان من جانب الحكومات أم الكيانات الخاصة، أداةٌ هامة لتمويل الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة.

٦٣ - وعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في عدد من المجالات، لا يزال تنفيذ هذه الخطة المتصلة بالسياسات لم يكتمل. وما فتئ التركيز منصبا حتى الآن على إدارة الديون السيادية، ومنع أزمات الديون، وإيجاد حلول قائمة على السوق لإعادة هيكلة الديون السيادية. وتقدّم المنظمات الدولية مساعدةً تقنية لعملية إدارة الديون، في المراحل الأولى والنهائية لهذه العملية. وتجري حالياً مناقشة المسائل المتصلة بمشاركة الدائنين والمدينين، بما في ذلك في سياق المراجعة التي يجريها صندوق النقد الدولي لسياسته المتعلقة بالإقراض لسداد المتأخرات. ويجري العمل في الأمم المتحدة أيضاً على وضع وتعزيز منتدى للعمل بين الجهات السيادية المدينة ودائنيها من القطاع الخاص. وبمعزل عن ذلك، يعمل الصندوق على تحسين المعلومات المتعلقة بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وأنشأت الجهات الدائنة الرسمية الثنائية والمتعددة

الأطراف مرافقَ جديدة لتخفيف عبء الديون في حال وقوع كوارث طبيعية أو كوارث على صعيد الصحة العامة. كما يُسجَّل اهتمام متجدّد لدى جهات تقرير السياسات بصكوك الدَين التابعة للدول. بيد أن تعزيز ثقة المستثمرين في هذه الصكوك لا يزال أمراً صعباً. ويمكن تبرير قيام الدائنين من القطاع العام بزيادة استخدام الصكوك التابعة للدول في إطار تقديمها للقروض، بناءً على تجارب بعض الجهات المانحة.

٦٤ - وفيما يتعلق بالدائنين من القطاع الخاص، أُحرز تقدم كبير، وإن كان بطيئاً، في إدراج بنود تتعلق بتعزيز العمل الجماعي وبنود تتعلق بالمساواة في المعاملة في عقود السندات السيادية، وذلك مع بدء انخفاض عدد السندات الصادرة دون هذه البنود. وعلى الرغم من الإشارة في المناقشات حول السياسات إلى أهمية توفير ''متنفسٍ'' للجهات السيادية المدينة في حالة المديونية الحرجة، لا يزال من المطلوب معالجة هذا الأمر معالجة كاملة. كما أنّ العمل على تطبيق التكنولوجيا التعاقدية في إطار القروض المصرفية لا يزال بطيئاً جداً. وعلى الرغم من أنّ حصة ديون السندات من مجموع الديون قد ازدادت مع مرور الوقت، لا تزال قروض المصارف التجارية المصدرَ الرئيسي للتمويل الخارجي في العديد من البلدان النامية. وفي هذا السياق، يقتضي الأمر نتيجةً لذلك مواصلةَ العمل بشأن عقود قروض المصارف التجارية. وفي تطوّر جديد، قامت عدة ولايات قضائية بسنّ أو مناقشة تشريعات لثني الدائنين الرافضين للتفاهم في إطار عملية إعادة هيكلة ديون السندات عن رفضهم، وذلك عن طريق الحد من الأرباح التي يُحتمَل أن يكسبها الدائنون من عمليات الشراء في الأسواق الثانوية. إلا أنّه لا تزال هناك مخاوف كبيرة تحيط بعمليات الدائنين الذين يشترون الديون المعسرة في الأسواق الثانوية، وبما إذا كانت أنشطتهم تتجاوز المهمّة المرجوّة منهم، وهي توفير السيولة في السوق. وينبغي النظر في اتخاذ المزيد من التدابير على صعيد السياسات للتعامل مع الدائنين الرافضين للتفاهم في إطار عملية إعادة هيكلة الديون.

٦٥ - ولا تزال كفاءة هذه الحلول وإنصافها تبعث على القلق. ففي خطة عمل أديس أبابا، التزمت البلدان بالعمل على التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية لمسؤوليات المدينين والدائنين، بالاستناد إلى المبادرات القائمة، مثل مبادئ الأونكتاد بشأن الاقتراض والإقراض. ولا يزال هذا العمل مستمراً، بما في ذلك في الأمم المتحدة وضمن مجموعة العشرين. ويمكن أن يكون منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية منبرا فعّالاً للقيام بهذه المناقشات، وذلك في تعاون مستمر مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها الأونكتاد، وكيانات معنية أخرى.

معالجة المسائل النُظمية

٦٦ - أبرزت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قدرة المخاطر النُظمية على تقويض التقدم المحرز نحو التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية. واليوم، تؤكّد المخاطر التي تحف بالاقتصاد العالمي، وعلى النحو المبيّن آنفاً في هذا التقرير، على خطورة التحديات النُظمية التي يواجهها المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكما أثبتته عدوى الأزمات المالية مراراً، يمكن أن تكون للأحداث التي تقع في أحد البلدان آثارٌ خارج حدود هذا البلد تؤثّر على فرص العمل والعمالة والنمو. وتؤدي النظم الاجتماعية والبيئية كذلك إلى آثار عرضية عابرة للحدود. ويمكن أن يؤدي عدم الاستقرار والجريمة والفقر وعدم المساواة على سبيل المثال، إلى التسبب بالتطرف أو الهجرة غير النظامية، وكِلاهما يؤدي إلى آثار عابرة الحدود.

٦٧ - والتعاون الدولي ضروري للتصدي لهذه المخاطر. ويمكن لهذا التعاون في الواقع، أن يعزّز الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لجميع البلدان. فقد ساعدت الإجراءات التي اتخذتها مجموعة العشرين في أعقاب الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ على سبيل المثال، على احتواء الأزمة؛ وساعدت المعايير التنظيمية المالية العالمية في تحسين السلامة المالية لجميع البلدان. كما إن الجهود التعاونية الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية تُؤتي ثمارها في الأجل القريب، وتحول دون وقوع مشاكل وعدم استقرار أكثر كلفةً في المستقبل، في حين أنّ الجهود الرامية إلى تحسين الاستدامة البيئية لا تكون فعّالة إلاّ إذا اقترنت باتخاذ إجراءات مشتركة عبر الحدود.

٦٨ - وعلى الرغم مما اتخذ من خطواتٌ هامة للحد من أوجه الضعف في النظام الدولي ولزيادة إسماع صوت البلدان النامية، فإن خطة عمل أديس أبابا تنص على أنه يلزم عمل المزيد. ويحتل الاستمرار في بذل هذه الجهود، رغم مواصلة مواءمة المؤسسات الدولية، التي لم يصمم معظمها كهدف من أهداف التنمية المستدامة، من أجل دعم خطة العمل، مكانا رئيسيا في هذا الفصل الذي يتناول المسائل النُظمية.

٦٩ - وتتجه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نحو تنفيذ نهج أكثر اتساقا وتواؤما مع التنمية المستدامة، كما هو حال المنظمات الإقليمية والعالمية الأخرى، رغم أن الجهود المبذولة في بعض المؤسسات أكثر تقدما من غيرها. وينبغي لجميع المنظمات الإقليمية والعالمية، لا سيما المعنية بمهام وضع المعايير، أن تواصل الجهود الرامية إلى مواءمة استراتيجياتها وسياساتها وممارساتها مع أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات سوف تواصل الإبلاغ عن اتساق النظم الدولية، فإن التقييمات الذاتية للاتساق مع خطة التنمية المستدامة التي تجريها المنظمات الدولية لإبلاغ آليات إدارتها، يمكن أن تسهم في ذلك.

ويمكن دعوة هيئات إضافية معنية بوضع المعايير، التي ليست جزءا حاليا من عملية المتابعة، إلى الانضمام طوعا إلى هذا الجهد من خلال منتدى فرقة العمل.

٧٠ - وتسلم خطة عمل أديس أبابا بضرورة مواصلة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وعلى الدول الأعضاء أن تعمل على إزالة الثغرات في تغطية شبكة الأمان المالي العالمية، وكفالة مستويات كافية من التمويل، وزيادة مرونتها، وتعزيز مقاومة التقلبات الدورية. وما زال العالم يواجه تدفقات كبيرة ومتقلبة لرؤوس الأموال، التي تسلم خطة عمل أديس أبابا بأنه يمكن التصدي لها من خلال التكييف الضروري لسياسات الاقتصاد الكلي، ودعمه بسياسات احترازية كلية، واتخاذ تدابير لإدارة تدفقات رأس المال، عند الاقتضاء. ويمكن أن تؤدي زيادة التنسيق الاقتصادي الكلي الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان مصدر ومقصد تدفق رأس المال، إلى المساعدة على الحد من تداعيات الآثار غير المباشرة وتقلبات التدفقات المالية.

٧١ - وتحتاج الإصلاحات المالية إلى تحقيق التوازن الصحيح بين الاستقرار والسلامة والاستدامة والحفاظ عليه، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز فرص الحصول على التمويل. وقد أنجز الكثير من العمل الفني بشأن الإصلاح المالي واعتماد سياسات الاقتصاد الكلي للحماية من الأزمات المالية في المستقبل، مع أن الإصلاحات التنظيمية لم تكتمل بعد، وما زال يتعين عمل المزيد. وينبغي الإسراع بالجهود الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات التنظيمية المالية التي سبق الاتفاق عليها وتعزيزها. بيد أن فعالية هذه الإصلاحات لم يجر اختبارها بعد، وذكر البعض أنها لا تكفي، بينما وصفها البعض الآخر بأنها شاقة جدا. كما تؤكد خطة عمل أديس أبابا أهمية رصد تأثير التنظيم المالي على حوافز الإدماج المالي والاستثمار في التنمية المستدامة. ويجري العمل، لا سيما في مجلس تحقيق الاستقرار المالي، من أجل وضع إطار لتقييم آثار الإصلاحات التنظيمية المالية بعد تنفيذها، وأي عواقب غير مقصودة نجمت عنها، لكي يسترشد به في إجراء تحليلات عما إذا كانت الإصلاحات تحقق النتائج المنشودة منها. وفي الوقت نفسه، لا تزال الجهود الرامية إلى إدراج جميع أبعاد التنمية المستدامة في خطة الإصلاح المالي في بداياتها. وقد ترغب الدول الأعضاء في أن تؤيد الجهود التي يبذلها مجلس تحقيق الاستقرار المالي من أجل تقييم آثار الإصلاحات المتفق عليها في مرحلة ما بعد الأزمة على قدرة النظام المالي العالمي على الصمود. ويمكن أن تنظر الدول الأعضاء أيضا في إجراء دراسة أوسع نطاقا لمدى توافق جميع الحوافز في النظام المالي مع التنمية المستدامة، ومدى تحقيقها للتوازن بين أهداف الوصول إلى التمويل والاستدامة والاستقرار.

٧٢ - وأخيرا، ينبغي لإدارة النظم العالمية أن تراعي التغيرات في الاقتصاد العالمي، وتستجيب للمخاطر التي تُواجه في جميع أنحاء العالم. وفي خطة عمل أديس أبابا، التزمت الدول الأعضاء مجددا بزيادة إسماع صوت البلدان النامية في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية ووضع المعايير الدولية، بما في ذلك في لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف وسائر الهيئات التنظيمية

الدولية الرئيسية لوضع المعايير. وتهدف الاستعراضات المنتظمة للإدارة التي تجري حاليا في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى معالجة هذه المسألة. وتعمل المنظمات الدولية الأخرى على تنفيذ إصلاحات، رغم أن التقدم المحرز متفاوت. وستسفر العمليات الدورية لدراسة هياكل الإدارة في المنظمات العالمية والإقليمية، بهدف تعزيز إسماع صوت البلدان النامية، عن المساعدة على الوفاء بالالتزامات.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٧٣ - تحتل التكنولوجيا والابتكار موقعا رئيسيا في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلى مدى العقود العديدة الماضية، أحرز تقدم هام في الحصول على العديد من التكنولوجيات، لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، وبعد مرور عامين على اعتماد خطة عمل أديس أبابا، لا تزال إمكانية الوصول إلى تلك التكنولوجيات غير متكافئة داخل البلدان وفيما بينها، ولا يزال يحدث أكبر نمو في الاستثمار التكنولوجي في المناطق المتقدمة النمو وفي بلدان نامية مختارة في المقام الأول. ولا تزال هناك فجوات كبيرة بين الرجال والنساء وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، في معدلات الوصول إلى تكنولوجيات معينة، مثل الإنترنت[٣].

٧٤ - ويعد نقل المعارف والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية أمرا ضروريا لكفالة الوصول إلى التكنولوجيا، لأن الكثير من التكنولوجيات يتم تطويرها بدايةً في البلدان الصناعية. ورغم ذلك، فإن المقولة التقليدية بأن التكنولوجيات يتم تطويرها في الشمال ثم تُنقل كما هي إلى الجنوب هي مقولة مضللة. ويشمل نقل التكنولوجيا أكثر من استيراد المعدات: فهو ينطوي على عملية معقدة لتبادل المعارف وتكييف التكنولوجيات لكي تلائم الظروف المحلية. ويتأثر أداء العلم والتكنولوجيا والابتكار في بلد ما، فضلا عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لذلك الأداء، بنوعية ومستوى التفاعلات والتدفقات المعرفية بين الوكلاء في نظام الابتكار، كالشركات والجامعات ومراكز البحوث، والوكالات العامة والمنظمات الوسيطة. وتتمثل الجهات التي تتيح هذه التفاعلات في الهياكل الأساسية وقوى السوق والسياسات العامة. ويؤكد الطابع المنهجي لعملية الابتكار ضرورة إدماج المعارف العلمية والتكنولوجية في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية من أجل الاستخدام الفعال للابتكار.

٧٥ - وهكذا، فإن خطة عمل أديس أبابا تتناول كلا من بناء القدرات المحلية على الابتكار، وكذلك دور التعاون والدعم الدوليين. ويستند بناء اقتصاد ابتكاري إلى مجموعة من الإجراءات، بما في ذلك التعلم التفاعلي وتبادل المعلومات وتوافر التمويل والموارد الأخرى في الوقت المناسب، والتعاون الفعال بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث وجهات

(٣) http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/ICTFactsFigures2016.pdf.

تقرير السياسات والجهات الفاعلة الأخرى، فضلا عن تحسين الحوكمة. وينبغي أن تعمل البلدان على وضع استراتيجيات وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار تشمل الأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية التي تعزز البيئة التمكينية وتدعم التعلم التفاعلي، إلى جانب تخصيص الموارد والهياكل الأساسية الملائمة بطريقة استراتيجية.

٧٦ - وردا على طابع الإنفاق العام على البحث والتطوير في بعض البلدان، الذي يتسم بالتواضع ومسايرة الدورات الاقتصادية إلى حد ما، ينبغي أن تقوم الحكومات بوضع سياسات تكفل أن يظل إنفاق الحكومة على البحث والتطوير مستقرا وذا توجه طويل الأجل. كما ينبغي لها في الوقت نفسه، أن تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات لتحفيز المزيد من الاستثمارات الخاصة. وتم إحراز بعض التقدم بشأن التزام خطة عمل أديس أبابا بالنظر في إنشاء صناديق للابتكار عند الاقتضاء. ويُشجَّع على بذل المزيد من الجهود في هذا المجال على الصعد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي.

٧٧ - وعلى الصعيد الدولي، التزمت الدول الأعضاء بدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية والابتكارية. وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل البحث والتطوير، المقدمة إلى البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، زيادة متواضعة منذ الأزمة المالية. وهناك أيضا متسع لتعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال دعم تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي عام ٢٠١٦، عقدت الأمم المتحدة أول منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة بوصفه عنصرا من عناصر آلية تيسير التكنولوجيا، وأنشأت مصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نموا. وبالنسبة لمصرف التكنولوجيا، سيكون من الأهمية بمكان إرساء القاعدة المالية في أقرب وقت ممكن لكفالة تمكّن جميع أقل البلدان نموا من الاستفادة من المؤسسة الجديدة.

٧٨ - ويشكل بناء القدرات جزءا لا يتجزأ من الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وتشير البيانات عن الصناديق الدولية للمساعدة المالية والفنية المقدمة إلى البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى حدوث انخفاض مؤخرا في المدفوعات المخصصة لبناء القدرات إلى جميع الفئات الأربع للبلدان. وينبغي أن تهدف الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى مضاعفة مساهماتها من أجل بناء القدرات في سياق الوفاء بالتزاماتها العامة. وينبغي أيضا مضاعفة الجهود المبذولة في إطار التعلم من الأقران.

البيانات والرصد والمتابعة

٧٩ - يؤكد الفصل الأخير من خطة عمل أديس أبابا على أهمية البيانات المصنفة العالية الجودة من أجل تقرير السياسات ورصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأيد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٦ اقتراح فرقة العمل بإعداد مرفق على شبكة الإنترنت لتجميع جميع البيانات ذات الصلة وتحليلها بطريقة شاملة. وقد كان إنشاء المرفق على شبكة الإنترنت إنجازا كبيرا لفرقة العمل في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويتضمن المرفق أحدث البيانات عبر الفصول، مع التركيز على تتبع جميع التدفقات لتمويل التنمية المستدامة. بيد أن التغطية لا تزال متفاوتة، بسبب عدم اكتمال البيانات.

٨٠ - وعلى الرغم من أن هناك تنوعا ثريا لمصادر البيانات المتاحة لرصد نتائج تمويل التنمية، فإن تغطية مصادر البيانات الرسمية للالتزامات والإجراءات تتفاوت. وهناك في بعض المجالات تتبع كامل للتدفقات المالية في إطار معلومات واضحة على أساس الجهات المستفيدة - الجهات المانحة، بينما يمكن أن تكون البيانات في مجالات أخرى مفقودة أو متأخرة أو غير قابلة للمقارنة أو لا يسهل التحقق منها على كل من الصعيدين الوطني والدولي.

٨١ - وبالمقارنة مع عملية وضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تم وضع إطار رصد خطة عمل أديس أبابا ونتائج تمويل التنمية بالاستناد إلى ما تحدده الوكالات. وقد أدت هذه الطريقة إلى جعل عملية الإبلاغ أقل اتساما بالطابع الرسمي، ولكنها كانت تعني أيضا أن سد ثغرات البيانات عن متابعة تمويل التنمية قد لا يحظى بالأولوية الكافية في جدول الأعمال العالمي. وتسلم الدول الأعضاء، في خطة عمل أديس أبابا، بضرورة تعزيز التمويل والبيانات ذات الصلة، وتطلب إلى اللجنة الإحصائية، أن تقوم بالتعاون مع الأجهزة والمنتديات الإحصائية الدولية ذات الصلة، بتسهيل تعزيز تتبع البيانات المتعلقة بجميع عمليات التمويل العابر للحدود وغيرها من التدفقات المالية ذات الأهمية من الناحية الاقتصادية. ومع ذلك، لا تزال تثار أسئلة بشأن الإطار المناسب للتعامل مع الصعوبات التي تتعلق بالبيانات عن تمويل التنمية. وتقوم اللجنة الإحصائية بإصدار المعايير الإحصائية، وتشرف على عملية وضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتعتمد في معظم الحالات على منتديات الخبراء ذات الصلة للقيام بوضع المعايير والتدابير الإحصائية في مجالات إحصائية محددة. ويتم على سبيل المثال، جمع بعض المعلومات والبيانات اللازمة لمتابعة خطة عمل أديس أبابا، من جانب المصارف المركزية والهيئات الأخرى، وليس عن طريق المكاتب الإحصائية الوطنية الممثلة في اللجنة الإحصائية.

٨٢ - وسيشمل المُرفق على شبكة الإنترنت مربعات بشأن الثغرات في البيانات، التي ستدمج في الفرع المتعلق بالبيانات. ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر في تعزيز الدعم، بما في ذلك التمويل، المقدم إلى فرقة العمل لتمكينها من تكثيف عملها على سد الثغرات في الإبلاغ، فضلا عن توفير أدوات تحليلية إضافية لعرض البيانات المتاحة في أشكال أيسر تناولا أو أوثق اتصالا بالسياسات. ومن أجل تجاوز هذا الجهد المشترك بين الوكالات، الذي يركز على تجميع البيانات المتاحة وعرضها، سيتعين على الدول الأعضاء أن تبين ما إذا كانت

ترغب في عرض إطار جمع البيانات والثغرات في البيانات المتعلقة بتمويل التنمية على اللجنة الإحصائية في المستقبل القريب، وتحديد الآلية التحضيرية المستخدمة، إذا كان الأمر كذلك.

٨٣ - وتولي خطة عمل أديس أبابا، على غرار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الأولوية لتطوير البيانات والقدرات الإحصائية. وتهدف خطة عمل كيب تاون العالمية المتعلقة ببيانات التنمية المستدامة إلى توفير إطار للمناقشات بشأن أنشطة بناء القدرات الإحصائية اللازمة لتحقيق نطاق خطة عام ٢٠٣٠ والغرض منها، وتخطيط هذه الأنشطة وتنفيذها. وينبغي تخصيص الموارد المستثمرة في بناء القدرات المتصلة بالبيانات وإنتاجها تخصيصا استراتيجيا من أجل إفادة عدد كبير من الدول. وينبغي للجهات المستفيدة المحتملة من المساعدات التي لم تحصل عليها بعد، أن تقوم من جانبها، بوضع خطط إحصائية وطنية.

٨٤ - وتؤكد خطة عمل أديس أبابا على التشغيل البيني للبيانات والمعايير. وينبغي للبلدان أن تنظر في كيفية التعجيل بتنفيذ توصيات مبادرة ثغرات البيانات المتعلقة بتبادل البيانات التفصيلية على الصعيدين الوطني والدولي.

رابعا - الاستنتاجات

٨٥ - في إطار اضطلاع فرقة العمل بولايتها المتمثلة في توفير التوجيه في المتابعة الحكومية الدولية لخطة العمل من حيث التقدم المحرز والثغرات القائمة في التنفيذ والتوصيات الرامية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ١٣٣)، نظرت فرقة العمل بعناية في المجموعة الكاملة من الالتزامات وبنود العمل المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا، وتقوم بالإبلاغ عن التقدم المحرز في التنفيذ في المذكرة الموجزة الحالية، وفي كامل التقرير وفي المرفق الشامل على شبكة الإنترنت.

٨٦ - وتأمل فرقة العمل في إمكانية أن تؤدي المعارف الناتجة عن هذه المهمة، بالاقتران مع المناقشة الحكومية الدولية والمتعددة أصحاب المصلحة التي تجري في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، إلى توليد زخم سياسي أكبر لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.